

برنامج مغربي موسع لتفكيك العقبات أمام قطاع تربية المواشي

وجه المغرب أنظاره إلى قطاع تربية المواشي، الذي يعتبر أحد أبرز المجالات الحيوية، التي تندرج ضمن قطاع الزراعة عبر اعتماد خطة تتمحور حول كيفية مواجهة الجفاف بهدف تعزيز الإنتاج الحيواني، في تحرك استباقي للسيطرة على الأسعار قبل حلول موسم عيد الأضحي.

عبد رؤوس الأغنام 20.6 مليون رأس، التي تتميز بتنوع سلالاتها.

وتفاقت مخاوف مربّي الماشية من إجراءات فجنّة للسلطات الصحية والمحلية قد تغلق الأسواق في وجه منتجاتهم ما يمنع فرص تعويض خسارتهم لأنّ من العلف لتسمين قطاع المواشي خلال موسم العيد.

ويرى رئيس الجمعية المغربية للتنمية الزراعية خالد الكيراي، أن المزارعين ومربي الماشية تضربوا من تدابير الجائحة، خاصة ما يتعلق بتأمين الأعلاف للماشية نظرا لضعف القدرة الشرائية، وارتفاع الأسعار وصعوبة الوصول إليها.

وكانت وزارة الزراعة قد شددت على الجهود المطلوبة اليوم وهي خلق أسواق منظمة ومجازر عصرية لأن عددا من الباعة يضطرون إلى استغلال الشارع في غياب أسواق منظمة في جميع المناطق. ويقول الكيراي إن مربي الماشية وصغار المزارعين فقدوا محركا مهما لتجارتهم، وهي الأسواق الأسبوعية، التي تمثل فضاء لتسويق رؤوس الماشية، وتجارة الأعلاف.



عزيز أخنوش

وزير الزراعة رصدت 5.6 مليون دولار لدعم المربين

ويظهر اهتمام الجهات المعنية بالقطاع على الخدمات البيطرية مدى الحرص على تعزيز نمو قطاع الثروة الحيوانية ضمن استراتيجية موسعة لمواجهة موجة الجفاف والأوبئة التي تنتسب في نفق قطاع الماشية.

ويعمل المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية الحكومي بدوره من أجل سلامة قطاع الماشية، إذ أن التلاقيح المخصصة للماشية وترقيمتها بلغ مليونين ونصف المليون إلى حد الآن. وبخصوص الإجراءات الحكومية المتخذة لمواجهة تداعيات جائحة كورونا وأثار الجفاف على الموسم الزراعي بالتزامن مع عيد الأضحي، تؤكد السلطات أن المرحلة الأولى من فتح الأسواق ساهمت في التخفيف من الضغط، موضحا أن الهدف هو فتح أكبر عدد من الأسواق مع اقتراب عيد الأضحي.

وبدأت عدد من الأسواق الأسبوعية لبيع المواشي تفتح أبوابها بعدد من المناطق المغربية انطلاقا من أواخر مايو الماضي.

وأشارت مصادر من وزارة الزراعة إلى أن هذا الإجراء يأتي في إطار تحفيز قطاع تربية الماشية للعودة إلى النشاط ومن أجل التخفيف من الانعكاسات السلبية للحجر الصحي على مربي القطاع.

وطالبت الجهات المعنية المستهلكين بالالتزام التام بشروط السلامة الصحية، بارتداء الكمامات والحفاظ على مسافة الأمان، واستعمال مواد التعقيم، لتفادي أن يتحول السوق إلى بؤر لانتشار الفيروس.

وقالت إنه سيتم تقسيم كل سوق إلى مربعات ضمن ثلاث مجموعات كبرى، تتضمن مربي الأبقار ومربي الأغنام ومربي الماعز.



موارد هائلة تنتظر الاستثمارات

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - كشف تركيز الحكومة المغربية على تعزيز نمو قطاع الثروة الحيوانية عن مدى تضرر القطاع بموجة الجفاف وانعكاساتها الشديدة على الأسعار في السوق المحلية.

وتضرر قطاع الزراعة بشكل كبير بالتقلبات المناخية هذا العام نظرا لمحدودية تساقط الأمطار وارتفاع أسعار العلف المخصص لتربية الماشية ما نتج عنه عدم قدرة المربين على توفير أبسط المستلزمات للمضّي قديما في عمليات الإنتاج.

ويعكس اهتمام الحكومة بالقطاع عن عمق الأزمة التي وصلت إلى طريق مسدود في ظل الجفاف وتداعيات أزمة كورونا التي زادت الوضع سوءا بفعل ارتفاع أسعار المتطلبات الزراعية وعزوف التجار عن تربية الحيوانات.

وتتميز الفترة الحالية ببداية التحضيرات وتسمين الأضاحي استعدادا للعيد، ولكن هذا الموسم يبدو أكثر صعوبة حيث أكد مهيون أن الكثير من المربين، يعانون من انعكاسات الوباء على أنشطتهم ووضعية قطعانهم على غرار باقي الأنشطة الاقتصادية.

وكشف وزير الزراعة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات عزيز أخنوش أن الوزارة خصصت ممرحلة أولى لمساعدة المربين نحو 55 مليون درهم (حوالي 5.6 مليون دولار)، للإجراءات التي قد تطرأ لحماية ومساعدة الماشية. وطالبت كتلة حزب الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب، وزير الزراعة، بالكشف عن التدابير المتخذة من طرف الوزارة، لرفع الالتباس والغموض الذي سيطر على عدد من المزارعين، خصوصا أمام الحاجة الكبيرة للمال لتلبية التكلفة العالية التي تتطلبها عملية التسمين.

وأوضح عزيز أخنوش أن "أزمة الوباء لم يمنعا من عيد الفطر ولكن عيد الأضحي عيد لوجيستي بامتياز". وقال أمام المجلس إن "ذلك يتطلب استعدادا لأن المشكلة ليس في العيد داخل المنازل ولكن الإشكال مرتبط بالأسواق"، مؤكدا أن الأمر يتطلب تنظيما وهو ما تقوم به وزارة الداخلية بالتنسيق مع وزارة الفلاحة.

وحاول أخنوش بعث إشارات طمأنة للمزارعين بأن الوزارة ستنظر تواجب أعمالهم وأنها لن تتخلى عن دعم قطاع تربية المواشي.

وتؤكد أوساط القطاع أن غالبية مربي الماشية وجدوا أنفسهم غير قادرين على تسديد سعر الدعم المخصص مادة الشعير، بسبب غياب المواد الزراعية التي كانت متوفرة بالأسواق.

ولذلك قامت الوزارة بالإعلان مؤخرا عن مناقصات لشراء العلف والشعير المدعم بداية من هذا الشهر لضمان استمرار الدعم إلى سبتمبر المقبل.

ويحتل قطاع تربية المواشي موقعا أساسيا ضمن القطاعات الرئيسية للزراعة في المغرب برقم معاملات يصل إلى حوالي 3.5 مليار دولار سنويا.

ويمثل هذا الرقم أكثر من 44 في المئة من رقم معاملات القطاع، في حين يبلغ

أسوأ انكماش من حيث النسب المئوية. وسيستخدم التمويل الضعيف المرصود لقطاع التعليم وغيره من قطاعات الاستثمار للمستقبل، في مواجهة حال الطوارئ الناجمة عن الجائحة.

وأكد مالباست أن "الاستثمار الذي نحتاج إليه للمستقبل يستخدم في مكافحة الجائحة"، مشيرا خصوصا إلى العدد "الهائل" من الأطفال الذين لا يذهبون إلى المدارس، وأن غياب الاستثمارات يعنى أن العودة إلى النمو ستتغرق وقتا أطول.

وبالإضافة إلى ضرورة التصدي فوراً للوباء يطالب مالباست المسؤولين بإعادة النظر في الأنظمة الاقتصادية لدولهم وبتعديلها، مؤكدا على "ضرورة أن يدركوا أن الاقتصاد العالمي سيكون مختلفا جدا في المستقبل".

تركيا تحاول احتواء أزماتها الاقتصادية عبر توسيع المقايضة بالعملة

قدرة المركزي وال صندوق السيادي على ممارسة النفوذ باتت محدودة



مهمة تأمين الغذاء باتت معقدة

والاستحواذ خلال جائحة كورونا، لكنه يبقى بعيدا عن إنقاذ الاقتصاد المشلول. وقال مارك بنتلي الكاتب في موقع "أحوال تركية" إن "تفشي الوباء خفض عائدات العديد من الشركات في محافظة صندوق الثروة السيادية التركي، والتي تبلغ قيمتها حوالي 200 مليار دولار".

وأشار إلى أن "الخطوط الجوية التركية، التي تضررت بشدة من القيود المفروضة على السفر، أكبر مثال على ذلك، ولذلك، فإن قدرة الصندوق على ممارسة النفوذ والقوة المالية من خلال ملكيته لهذه الأصول تعتبر محدودة للغاية".

ولكن الأمر ليس كذلك عندما يتعلق الأمر بالصناعة المالية، حيث توقع الشركات، التي تعاني من ضائقة مالية، الحصول على قروض، والبنوك الحكومية، المدعومة من الخزنة، هي التي تقف في وضع أفضل لتقديمها.

وطالما كرر أردوغان الحديث من خلال لهجته التصعيدية عن أن بلاده تواجه مؤامرة وحرسا اقتصادية، وأكد أن تقلبات الليرة محض مخطط يستهدف بلاده وأن الشعب التركي لن يستسلم.

وكانت الحكومة قد أعلنت في مارس الماضي عن حزمة من المساعدات المالية المرحلة الصعبة، لكن الخبراء يعتقدون أنها غير فعالة ولا تقدر على مواجهة مخلفات تسونامي كورونا.

وتم تصميم هذه الحزمة كدرع من الأضرار الاقتصادية المنجزة عن الوباء، وتتكون من 21 بندا وتبلغ قيمتها مئة مليار ليرة (15 مليار دولار) وترتكز بالكامل على قطاع الأعمال.

وفي مسعى آخر لتعزيز عوائد المتراجحة، قالت أنقرة إنها ستفتح معبر جوريولك الحدودي مع إيران ومعبر خابور الحدودي مع العراق هذا الأسبوع بهدف تعزيز التجارة مع تخفيف تدابير احتواء فايروس كورونا.

كما أشارت بكجان إلى أنه يجب تحديث اتفاق للاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي في أسرع وقت ممكن بهدف تحسين التجارة بين الجانبين.



مارك بنتلي

تفشي الوباء خفض عائدات العديد من الشركات التركية



روهصار بكجان

نجري محادثات مع عدة دول بشأن اتفاقات مبادلة معتملة

ومنذ 2018 سعى أردوغان إلى إيجاد حلول لدعم الليرة حيث أكد أن بلاده بدأت في استخدام العملات المحلية في التجارة البينية مع الصين وروسيا وإيران وأوكرانيا وغيرها من الدول التي لديها تبادل تجاري كبير معها.

وأكد أن أنقرة مستعدة لتأسيس نفس النظام مع الدول الأوروبية إذا كانت تريد الخروج من قبضة الدولار.

ورغم أن صندوق الثروة السيادية في تركيا، الذي يرأسه أردوغان، عزز مكانته كأكبر لاعب في الصناعة المالية المحلية بعد سلسلة من عمليات الشراء

دفعت الأزمات الاقتصادية المتفاقمة الحكومة التركية إلى البحث عن حلول يأسه تتمثل في تسريع التعامل بالمقايضة التجارية بالعملة الأخرى بعد انهيار للسريع للعملة المحلية وسط تزايد المشاكل المالية جراء أزمة كورونا، والتوترات التي يخلقها الرئيس رجب طيب أردوغان في منطقة الشرق الأوسط.

أنقرة - كتفت تركيا جهودها البائسة لاحتواء أزماتها الاقتصادية والمالية المزمنة لإيجاد منافذ جديدة تدعم بها أوضاعها من خلال توسيع المقايضة التجارية بالعملة الأخرى، الأمر الذي قد يفاقم التوتر مع الولايات المتحدة.

وكشفت وزيرة التجارة التركية روهصار بكجان الأربعاء أن بلادها تجري محادثات مع عدة دول بشأن اتفاقات مبادلة معتملة، كما تعمل على زيادة حجم اتفاقات الحالي للمبادلة مع الصين. ونقل التلفزيون الحكومي تي. آر. تي خبر عن بكجان قولها إن "تركيا تجري أيضا محادثات مع كل من كوريا الجنوبية والهند واليابان وماليزيا بشأن تنفيذ معاملات تجارية بالعملة المحلية".

لكن المحللين استبعدوا أن يخفف ذلك من أزمات تركيا المتفاقمة، لأنها مرتبطة بسياسات الرئيس رجب طيب أردوغان التي قوضت استقلالية مؤسسات الدولة وخاصة البنك المركزي واعتماد توجهات تتعارض مع القواعد الاقتصادية الراسخة.

وتقود الصين سياسة اعتماد التبادل بالعملة المحلية في تبادلاتها التجارية مع الكثير من الدول في أميركا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط وبعض دول أوروبا الشرقية.

البنك الدولي يعمق القلق بشأن مناخ الأعمال العالمي

واشنطن - عمق البنك الدولي المخاوف بشأن مناخ الأعمال العالمي وخاصة الأسواق النامية إذا لم تسارع الحكومات بوضع خطط عاجلة تحفز المستثمرين حتى لا يقفوا في فخ الركود بشكل أكبر مما هو عليه اليوم.

وقال رئيس البنك الدولي ديفيد مالباست في مقابلة مع وكالة الصحافة الفرنسية الأربعاء، إن "الاقتصاد العالمي يواجه خسائر هائلة، والتعافي سيعرقله النقص في الموارد المالية اللازمة لتعويض الخسائر التي تسبب فيها الوباء".

وأشار مالباست إلى أن الأزمة الحالية ستجبر الدول النامية على إعادة التفكير في بنائها الاقتصادية.

وحتى الآن، صرف البنك الدولي قرابة 160 مليار دولار على شكل مساعدات طارئة لنحو مئة دولة، لكن رئيسه اعتبر

أن التقديرات الأولية للخسائر الناتجة من الوباء بخمسة تريليونات دولار أقل من الحقيقة.

ويرى البنك الدولي أن التقديرات، التي تفيد بأن 60 مليون شخص أصبحوا تحت خط الفقر، مرشحة لارتفاع مع طول أمد الأزمة بسبب "عدم كفاية الموارد".

ويبدو أن البنك الدولي يواصل البحث عن المزيد من المساهمين في البرامج التي وضعها، ولا سيما عبر ضخ السيولة النقدية من أجل تقديم مساعدة

ديفيد مالباست
الرئيس التنفيذي
البنك الدولي
الناوابة على إعادة التفكير في اقتصاداتها



ويبدو أن البنك الدولي يواصل البحث عن المزيد من المساهمين في البرامج التي وضعها، ولا سيما عبر ضخ السيولة النقدية من أجل تقديم مساعدة